السمات النحوية للعربية
بحث في الخصائص البنيوية لأقسام الكلم

د. بن سمعون سليمان

شهدت الدراسات اللغوية تطوّرا كبيرا وخاصةً مع ظهور اللسانيات؛ فانشغل اللغويون بمستجدات الدرس اللساني الحديث فحاولوا بذلك أنْ يبيّنوا حدود الدراسة اللغوية المتمثلة في النحو، والصرف، والمعجم، والمعنى، بما يقابلها من مصطلحات في اللسانيات (علم اللغة الحديث)، فأصبحت المفاهيم التي تقابل علوم اللغة كالتالي: التركيب له علاقة بالنحو، والمورفولوجيا هي دراسة متعلقة بالصرف، و المعجمية تتقاطع مع المعجم؛ من حيث تهتم بدراسة مفردات المعجم، والدلالة هي دراسة للمعنى.

وإذا ما قمنا بالتفصيل في خصائص كل علم على حدة ؛ وجدنا أنّ اللسانيات اهتمت بالجوانب الشكلية، ومن ثمَّ أصبح كل علم من العلوم اللغوية يحتوي سمات بنيوية شكلية، وأخرى معنوية دلالية، ولسنا في هذا المقال بصدد إثبات تلك السمات في جانبيها الشكلي، والدلالي، وإنما ينصبُّ هذا البحث على معرفة السمات النحوية للعربية في قسمها النحوي فهو أساس التركيب،وخصوصا في البحث عن الخصائص البنيوية لأقسام الكلم: الاسم، والفعل.

وسنركّزُ على الخصائص البنيوية لقسمي الاسم والفعل؛ لأنهما القسمان اللذان يشكّلان بنية الجملة العربية في الإسناد الاسمي والفعلي، ونترك دراسة الحرف لدراسة مستقبلية نتبيّن فيها الخصائص البنيوية له من منطلق لساني.

ولذلك سنشتغل على خطة تتلخص في النقاط التالية: مفهوم السمات النحوية، اللسانيات و النحو، أقسام الكلم، الخصائص البنيوية للاسم، الخصائص البنيوية للفعل، ولا يكون همنا التطبيق بقدر ما يهمّنا التنظير لتلك الأقسام بمنطلق لساني حيثُ سنستعرض مجموعة من آراء اللسانيين العرب المعاصرين في نظرتهم لأقسام الكلم، والمصطلحات التي تقابل المفهوم النحوي (أقسام الكلم) في اللسانيات.

وربما البحث في تصنيف أقسام الكلم يحيلنا إلى البحث في الدراسات اللسانية العربية في مجال التحليل النحوي خاصّة، وقدحاول اللسانيون العرب بناء تصوّر دقيق لأصناف الكلم، ولا أنكر في هذا المقام الجهد الذي قدّمه الباحث محمد عبد العـــزيز عبد الدايم والذي قد استعرت منه عنوان بحثي هذا، ولكنني قمت بدراسة مفهوم واحد للسمات النحوية للعربية؛ من حيثُ تحليل قســمي الاسم، والفعل، وذلك ببيان الخصائص البنيوية للقسمين، ومن ثــمّ بناء مفهوم نظري لتلك الأقسام، بحيثُ ينطلق المحلل اللغوي من معنى القسم في النحو مثلا، ليتعرّف على التحليل اللساني لتلك الأقسام من منظور لساني، وربما هنا ينبغي على اللغـــويين العرب المعاصرين؛ وضع تصوّر نظري جديد لإحياء المصطلحات اللغوية، بما يقابلها في اللسانيات.

أولا: مفهوم السمات النحوية:

البحث في السمات النحوية هو بحث في الخصائص التي تشكّلُ بناء الكلمة سواءٌ كان بناءً صرفيا، أو معجميا، أو نحويا، إذْ لا يُقصد بالسمة النحوية للعربية تعيين السمة النحوية فقط، كأنْ نتكلم عن سمات الفعل في مقابل سمات الاسم مثلا، ولكننا في بحثنا هذا سنشتغل على مفهوم السمة النحوية في قسمها النحوي؛ مع إمكانية استحضار الأقسام الأخرى كالمعجم، والصرف و" إنّ تصنيف أقسام الكلام يضرب بجذوره في أعمق أعماق التاريخ اللساني القديم... ذلك أنّ الكلام يأتلف من هذه الأقسام، فوجوده يقتضي بالضرورة وجودها... إذْ إنّ تصنيف أقسام الكلام معناه أنّ هذه الأقسام كانت ___بعد___ موجودة، وأنّ الدارسين قد تتبعوها بالملاحظة والوصف "(محمد الصماري، نور الهدى لوشن،٢٠١١،ص١٥).

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

وإذا كان اللسانيون القدامى قد أقرّوا بوجود أقسام الكلم بوجود الكلام،وأنهم قد تتبّعوا تلك الأقسام بالملاحظة والوصف، فهذا أمرٌ بديهيٌّ، لكن هل نستطيع القول إنّ القدامى قد عالجوا تلك الأقسام معالجة دقيقة ؛تبيّنُ اختصاص كل قسم بخصائص تبرزُ مجاله وتصوغه صياغة نهائية؟

طبعا الإجابة لن تكون إجابة نهائية، لأنّ اللسانيين القدامى اشتغلوا بتحديد كل قسم على حدة، ولكنّهم صاغوا تلك الأقسام بما يتناسب مع التحليل الدلالي لها ؛ انطلاقا من قاعدة كل زيادة في المبنى تؤدّي إلى زيادة في المعنى وهو الأمر الذي تختلف فيه اللسانيات عن النحو والدراسات التقليدية للغة، ولأن القدامى في الغالب حدّدوا العلاقات القائمة بين الكلمات والجمل من حيثُ المعنى والمبنى، و المبنى هو ما يُثبت في اللسانيات مفهوم البنية الذي قد يتطابق مع مفهوم القسم النحوي.

وقد يتجاوزه إلى التحليل الصرفي، أو التحليل المعجمي، ولذلك ركز بعض الباحثين على علاقة بنية الكلمات والعلاقات النحوية في التركيب اللغوي، ورصد تلك العلاقات بسياق الكلام، وهو ما ذكره محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي بن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث فنجد " العلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام، إذْ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها والبعض الآخر، وتجعل اللغة وسيلة مفهمة بين مستعمليها، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات، وتصبحُ الكلمات معبّرة بلا قيمة" (محمود عبد الرحمن الرمالي،١٩٩٦،ص ١٩).

ومن بين البحوث التي اهتمت بمفهوم السمات النحوية البحث القيّم الذي أنجزه محمد عبد العزيز عبد الدايم؛ فهو يرى أنّ " السمات النحوية هي تلك السمات اللغوية النحوية والصرفية،إذْ المراد بالنحوية ما يشمل النحوية والصرفية، لا ما يقابل الصرفية " (محمد عبد العزيز عبد الدايم،٢٠١٠،ص ٠٥).

ولمّا انصبت الرؤية اللسانية على المصطلح اللساني ؛ من حيثُ إنّ الدراسة اللسانية هي دراسة علمية تقوم على الملاحظة، والاستقراء، والوصف، والتصنيف، أضحى من الضروري النظر في المصطلح النحوي من منظور لساني؛ يمنحه الانتماء إلى مجال التحليل اللساني، على الرغم من اختلاف المصطلحات النحوية عن المصطلحات اللسانية، ومع ذلك هناك بعض التشابهات والتقاطعات بين المصطلحات النحوية واللسانية، مثل مصطلح بناء ومثال، التي قد تتقابل مع المصطلحين اللسانيين بنية، وصيغة، وبغض النظر عن الحد المعجمي للكلمة، مما سياتي بيانه في حينه عند مناقشة الخصائص البنيوية لأقسام الكلم.

كما أنّ البحث في المصطلح اللساني يُقرّب الرؤية بين مصطلحات النحو واللسانيات، ولذلك نجد أنّ السمات النحوية يشتغل بعضها ببعض، وهو الأمر الذي يجعل هذه السمات تتداخل بين ما هو نحوي، وصرفي، لأن المعنى النحوي ينطلق من المعنى الصرفي، " ولا تخفى أهميّة الوقوف على البناء العام الذي يحكم السمات النحوية للغة، إذْ ليس من المناسب أنْ نُقـرّرَ ما تستخدمه اللغة من سمات دون أنْ نُحـدّدَ علاقة مثل هذه السمات بعضها ببعض، كأنْ نحدّدَ أنّ سمات الإفراد، والتثنية، والجمع تتصل بمفهوم واحد، ومن ثمّ تنتمي إلى جنس واحد هو جنس العدد، وأنّ سمتي التذكير والتأنيث تتصلان بمفهوم النوع الذي يمثّلُ الجنس الجامع لهما "(محمد عبد العزيز عبد الدايم، ٢٠١٠، ص١٠).

وما من شكّ في أنّ الحديث عن مفهوم السمة النحوية ؛سيحيلنا إلى الحديث عن العلاقة بين اللسانيات والنحو.

ثانـياً: اللسانيات والنحو

اختلفت دراسات اللغويين التي تناولت العلاقة بين النحو واللسانيات، فمنها ما تمّ التفريق فيها بين النحو بوصفه معياريا في مقابل اللسانيات الوصفية، ومنها دراسات حاولت رصد التشابهات والعلاقات بين العلمين، ولا نحسبُ أنّ هذا البحث سيُجيب عن هذه التشابهات أو الاختلافات بين العلمين، وكيف تصدّى لها اللغويون المحدثون، ولكننا سنشتغل في المقابل بتحديد مفهوم السمة وارتباطها بالنحو ؛ بوصفها ___السمة___مصطلحا لسانيا قد ينتقل من مجاله الفعلي في الصوتيات، إلى المجال النحوي عند مناقشة القضايا النحوية؛ والمنطلق هو اعتماد المصطلح الذي يجمع بين العلمين، وهو مصطلح السمة، إذْ إنّ هذا المصطلح ظهر في التحليل اللساني مع مدرسة براغ الصوتية(حلقة براغ) حينما أشار جاكبسون إلى السمات التمييزية للأصوات في الدراسة الوظيفية للصوت

اللغوي؛ في مقابل الدراسة الصوتية المادية للصوت والتي تعتمد على مخارج الأصوات وصفاتها.

وبحثنا هذا ربما ينطلق من تلك الخصّيصة الفارقة بين الجانب المادي، والجانب الشكلي في التحليل النحوي، حيثُ سنعتمد أساساً على بيان أنّ الجانب المادي في النحو هو ماتُحيل عليه الكلمة في مفهومها النحوي، كأنْ نعـرّف الفعل مثلا بأنّه ما دل على حدث مقترن بزمن، ثم نبحث في الخاصية البنيوية التي تفْصلُ بين قسم الفعل، وقسم الاسم مثلا.

وقبل أنْ ننتقل إلى تحديد أقسام الكلم نرى ضرورة ضبط حدود العلمين النحو واللسانيات لأنّ " اللسانيات لم تكن أسبق المعارف إلى اتخاذ اللغة البشرية موضوعا للبحث وهي بذلك لا تستمدُّ عـلّة وجودها من اكتشاف مادّة جديدة في المعرفة الإنسانية، فالنحو ـــ بمفهومه الأعم ـــ أسبق إلى اتخاذ اللغة موضوعا للعلم، ولكنّ اللسانيات وإنْ شاركته مادة العلم؛ فإنها قد غيّرت أسلوب تناولها، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهُويّة... فاللسانيات... لا تنفي علم النحو ولا تنقضه، بل إنّ وجودها متوقفٌ قطعا على وجوده ؛ إذْ لا معنى للبحث اللساني ما لم نستنبط نظام اللغة عن طريق استخراج مؤسستها النحوية "(عبد السلام المسـدّي،١٩٨٦،ص ٤١).

فالسبق إذن للنحو؛ ولا يمكن قيام علم جديد إلا باكتمال صورة العلم الذي سبقه،ونحن لا نتصوّر قيام اللسانيات من فراغ، ودليل ذلك أنّ دي سوسير أشار إلى أنّه لا يمكننا إدراك أقسام الكلم إلا في إطار التركيب، وعبّر عن تلك العلاقات ببيان ما هو نحوي ؛وما هو نظامي أو صرفي،أي بمفهومي التركيب في مقابل الاستبدال، وحينئذ سيؤول كل تركيب نحوي في بعده اللساني ـــ إلى نظام لساني معيّن قد يكون صرفيا أو معجميا على مستوى الاستبدال أو نحويا في التركيب ـــ من مبدأ العلاقة التي تجمع بين العلامات اللسانية في المحورين الاستبدالي والتركيبي.

ثالثا: أقسام الكـــلم

اجتهد النحاة القدامى في وضع تصوّر نحوي معياري لأقسام الكلم؛ وكان ثبات تصورهم معوّلا عليه في بيان خصوصية النحو العربي، وفهم أهم أساس يقوم عليه، وهو وضع تلك الأقسام في موضع يستحق الدراسة العلمية، والملاحظة الدقيقة و ربما لا نجانب الصواب ؛ إنْ وضّحنا أنّ الأصل في النحو هو تلك الأقسام التي بني عليه التركيب اللغوي العربي وقد " كانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو، ودعامته، وقد أضحى الأصلُ في النحو القاعدة والعلّة والدليل والحكم"(حسن خميس الملخ،٢٠٠١، ص ٢٥).

وفي المقابل نجد بعض المحدثين لا يعتمد نفس التقسيم النحوي الذي وضعه اللغويون القدامى، ومن بينهم مثلا تمّام حسان الذي يرى إمكانية قيام النحو العربي على سبعة أقسام تتمثّل في "أنّ النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أنْ يُوضع في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم وهي الاسم ومعناه الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية،والأداة ومعناها معنى التعليق بها"(تمـام حسان،٢٠٠٩، ص٨٦).

وفي المقابل اكتفى القدامى بوضع الأساس ؛ وهو التقسم الثلاثي: اسم، وفعل، وحرف، ولا نشكّ في أنهم قد صاغوا ذلك التقسيم بما يتطلبه بناء الجملة العربية، حيثُ إنها إمّا أن تكون جملة فعليةً، أو جملة اسمية، ولا داعي لذكر أنماط تراكيب الجمل من حيث البساطة، والتركيب، أو من حيثُ النفي، والإثبات... وغيرها، ومع ذلك نجد باحثا آخر يقرُّ أنّ النحاة وضعوا تقسيمين أصلي وفرعي.

يرى محمد عبد العزيز عبد الدايم:" أنّ نحاتنا القـدامى لم يقـدّموا تقسيما وحيدا للكلمة؛ وإنما قدّموا اثنين جاء كلٌّ واحـد منهما بحسب الغرض منه، فقد قدّموا تصنيفا عاما يضمُّ الأقسام الرئيسية دون فروعها، وآخر تفصيليا ذكروا فيه ما لكل قسم من أقسام الكلمة الرئيسية من أقسام فرعية؛ كأقسام الاسم الفرعية التي تتمثل في الضمير، والصفة، والظرف، وزادوا على ذلك فذكروا الأقسام الفرعية لكي قسم فرعي من هذه الأقسام الفرعية وغيرها "(محمد عبد العزيز عبد الدايم،٢٠٠٦، ص٢١٣).

وإذا كان من الضروري صياغة كل قسم أصلي، وما يتفرع عنه من فروع أخرى، فهذا يعني أنّ النحاة القدامى لم يقفوا عند حدّ الكلمة في مفهومه المادي المعنوي، وإنما حاولوا وضع تصوّر علمي ؛ يُبين خصوصية ذلك التقسيم الثلاثي، ويبرزُ أهميته وحضوره في التحليل النحوي المعياري، وقد يلزمنا ذلك توضيح السمات

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

التي توظفها اللغة، وتتمثل في الآتي:

"١- تمثّلُ السمة اللغوية عنصرا يشارك في تشكيل اللغة، ولا يُنظر إليه إلا بصفته جزءاً من تشكيل هذه اللغة.

٢- تنقسم السمات اللغوية إلى علامات وقرائن،

٣- يقال للسمة اللغوية: إنها علامة إذا كانت نصا فيما تدلُّ عليه، كالتاء التي هي نصٌّ في التأنيث، وزيادة الألف والنون أو الياء والنون التي هي نصٌّ في التثنية، وكعلامة الإعراب التي هي نصٌّ في حالة الإعراب، وهي أيضا نصٌّ في موقع الإعراب إذا ما راعينا أنها جاءت لتمييزه عما يلتبس به مما يجيء معه... ويمثل نظام السمة في العربية نظام أداء المعنى النحوي من خلال العلامة و القرينة اللذين يمثلان نوعين للسمة يؤدي أولهما المعنى النحوي نصّا، ويقوم الثاني مقامه عند غياب الأول "(محمد عبد العزيز عبد الدايم،٢٠٠٦، ص٢٢٥).

والسمة اللغوية هي سمة نحوية بالضرورة؛ لأنّ أداء المعنى النحوي يتمُّ بالإعراب؛ والقرائن الدالة على المعنى كقرينة الرتبة مثلا، ولذلك فالجملتان ضرب موسى عيسى، و أكلت الحلوى نجوى، على الرغم من عدم توفّر العلامة الإعرابية الدالة على المعنى النحوي،ستحلُّ بدلها قرائن أخرى وهي في الجملتين السابقتين قرينة الرتبة في المثال الأوّل:الاسمان موسى، وعيسى اسمان مقصوران، ولكنّ نظام الجملة الفعلية يتطلّبُ أنْ يسبق الفاعل المفعول به في الرتبة ___وقد يقع تقديم أو تأخير في بناء الجملة العربية___ ولكن في المثال السابق الجملة الأولى المقدّم دائما هو الفاعل لغياب العلامة الإعرابية الضمة في الفاعل، والفتحة في المفعول به، وعند حلول قرينة الرتبة محل العلامة الإعرابية نستطيع إعراب الكلمتين.

وأمّا في المثال الثاني تحلل الجملة بقرينة أخرى هي المعنى المنطقي إذْ يستحيل منطقياً أنْ تأكل الحلوى نجوى، فوقع تقديم المفعول به على الفاعل، ومع ذلك فهناك علامة أخرى تنصُّ على المعنى المنطقي في الجملة وهي تاء التأنيث الساكنة في الفعل أكلتْ، وقد لا يختلف النحاة القدامى،ولا المحدثون في اعتبار المسلمات النحوية بديهيات كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، وبناء الفعل الماضي، وإعراب الفعل المضارع، ورفع المبتدأ، ورفع الخبر، أي رفع المسند إليه والمسند..

يقول المنصف عاشور في تقديمه لكتاب محمد الصحبي البعزاوي: الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات " ولعلّ وعسى المسند والمسند إليه والعامل والمعمول، والحرف والحركة، والاسم والرافع والمرفوع، والناصب والمنصوب، والجار والمجرور، والجازم والمجزوم،كلُّها شيء واحدٌ متكرّرٌ بزيادة أو نقصان، وكل صيغة منفذها الأول هي نفسها، وتتعامل في محيطها وظروفها، ومقاماتها، وترابطاتها، وعلاقاتها، يقتضيها ما يقتضيها، ويستلزمها ما يستلزمها " (محمد الصحبي البعزاوي،٢٠١٤، ص ٢٢٥).

ونحن إذْ نتكلّم عن خصوصية الكلمات في النحو ؛ ففي الواقع نتكلّم عن الكلمات بوصفها أصوات لغوية تحمل معنى، أمّا خصوصيتها في النحو، فتتجلّى في كونها تأخذُ معنى نحويا في الجملة العربية، ومع ذلك ينبغي في كلّ مرّة أنْ نتكلّم عن علاقة ذلك المعنى النحوي وصلته بأقسام الكلم، سواءٌ في انتمائها إلى القسم الأصلي، أو القسم الفرعي، " وإنّ النحاة العرب حين أنشأوا يدرسون النحو لم يقنعوا في بناء ذلك على دراسة الأصوات؛ بما دون جعل الحرف أحد أقسام الكلام، فكان عندهم قسيما للاسم والفعل

كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم

واسم وفعلٌ ثم حرف الكلم

وقد بنوا إعراب الأسماء والأفعال على أصوات معيّنة تلحق أواخر الكلمات سموّها الحركات"(تمام حسان، ٢٠٠٠، ص ١٦٠).

إنّ المتتبع للآراء النحوية في كتاب تمام حسان "الخلاصة النحوية "؛ سيُلاحظ أنّ الباحث قد جعل كتابه مستوعبا للظواهر الوصفية، والمعيارية التي تحكم النحو العربي، ولذلك يستشهدُ بألفية بن مالك في وصف سمات تلك الأقسام، وبيان خصوصيتها.

رابعا: الخصائص البنيوية للاسم:

يُقصدُ بالخصائص البنيوية لأي قسم من أقسام الكلام؛ السمات الشكلية التي تميّزه عن غيره من الأقسام الأخرى، ولا نزعم في بحثنا هذا أنّ تكون هناك خصائص وصفية ثابتة ونهائية، وإنما محاولتنا تندرج في إطار نقل القسم من مفهومه النحوي إلى مفهومه اللساني؛ وذلك من منطلق البحث في الشكل فقط، وربما وجدنا النحاة القدامى على صلة وثيقة بمعاني الأقسام قبل الخوض في

أبنيتها.

ولا يخفى بهذا أنّ وصفنا للخصائص البنيوية للقسم؛ سيكون منطلقه بنية القسم، وتحليلها من منطلق لساني، وذلك باستحضار الخصائص البنيوية الشكليّة التي تتمايز بها الأقسام.

فلو قلنا مثلا إنّ الاسم هو ما دلّ على ذات أو معنى فهذا التعريف يدلُّ على مفهومه المادي، أو المعنوي، ولكن إذا ما شرحنا خصائصه البنيوية " فهنالك فرقٌ كبير بين أنْ نقول في تعريف الاسم مثلا___بناء على ما ورد في تحديدات النحو العربي___ أنّه ما يقبل التعريف والتنوين وأنْ يُوصف وأنْ يُضاف..إلخ وبين أنْ نقول هو ما دلّ على ذات أو على معنى "(الطيب دبة،٢٠٠١، ص ٨٩).

ولعلّ المطلع على ما قدّمه النحو العربي يجد من التحديدات النحوية المعيارية؛ ماساعد اللسانيات على تبني مفهوم الشكل، ومن ثمّ البحث في الخصائص البنيوية لتلك الأقسام، ولكن في المقابل ما هو الجديد الذي قدّمته اللسانيات في تحليلها للعناصر اللغوية، أو العلامات اللسانية؟

إنّ اللسانيات تتصف بأنها علم وصفي يتقصّى بنية اللغة من منظور وصفي تحليلي، معتمدة في ذلك على الملاحظة والتصنيف والوصف، وكلّما استحضرنا هذه المفاهيم أمكننا ذلك من وضع إطار تنظيمي شكلي للعلامات اللسانية.

وينبغي الانطلاق في تحليل العلامات اللسانية(الكلمات) من منطلق الوصف والتصنيف، ولبيان كيفية اشتغال هذين المفهومين نقف عند مفهومين آخرين يتجلى ضمنهما التحليل الوصفي، وهما: مفهوما القيمة، والوظيفة وقد ورد المفهومان في المقال الأول من هذا الكتاب بعنوان:المنهج الوصفي المجال والإجراء.

فالقيمة والوظيفة يحدّدان الخصائص البنيوية لأقسام الكلام؛ فمن جهة نجد أنّ الوظيفة تبيّنُ الخاصية النحوية التي يتموضع ضمنها القسم الأصلي من أقسام الكلام ؛ كأنْ يضطلع الاسم بوظائف متعدّدة منها مثلا أنْ يرد فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأً أو خبراً... أمّا القيمة فهي السياق النحوي الذي تشتغل فيه العلامات اللسانية مع غيرها في التركيب اللغوي حيثُ تتأثر بما قبلها وبما بعدها، وقد قدمنا في ما سبق قرينة الرتبة، وقرينة المعنى المنطقي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ القيمة أيضاً مرتبطة بكل ما يتمُّ استحضاره من المعاني النحوية والمعجمية للكلمة، فقيمتها ليست فقط في التركيب؛ بل بما تُوحي به الكلمة في المحورين الاستبدالي والتركيبي. ولذلك يرى دي سوسير أنّ هناك أنواعا من العلاقات الكفيلة بتحديد معنى قيمة العلامة اللسانية " وإنّ ضروب العلاقات وأنواع الفروق المُميزة بين الحدود والألفاظ اللسانية تقع في مجالين متمايزين حيثُ يكون كلّ واحد من تلك الضروب والأنواع مولّدا ومحدثاً لأنواع معيّنة من القيم، وإنّ تقابل هذين الصنفين من العلاقات والفروق المميزة يجعلنا ندرك طبيعة كل واحد منهما فهما يطابقان صورتين من صور نشاطنا الذهني، ولا غنى لحياة اللسان عنهما "(فرديناند دي سوسير، ٢٠٠٨، ص ١٨١). وهذان المجالان اللسانيان يُحقّقان معاً قيمة العلامات اللسانية، ووظائفها، ولنأخذ مثالا توضيحيا مجموعة الجمل التالية: زيدٌ قائمٌ، والقائم زيدٌ، وإنّ زيدا قائمٌ، وكان زيدٌ قائما، ولنلاحظ العلاقات بين الاسمين "زيد وقائم" في الجمل السابقة، فأوّل ملاحظة على مستوى البنية الشكلية، أنْ نحلل وظيفة الاسمين زيدٌ وقائمٌ فهما يشكّلان بنية الجملة الاسمية، فالمسند إليه(المبتدأ) زيد، والمسند (الخبر) قائمٌ، ووظيفتهما في التركيب النحوي أنهما اسمان يحققان بنية الجملة الاسمية، ومن جهة القيمة نجد أنّ الاسمين معا يأتلفان لتحقيق معنى الجملة في التركيب النحوي؛ إذْ إنّ من شروط تحقق الإسناد الاسمي وجود علاقة بين اسمين " فمن الخصائص المميزة للاسم أنّه يكون طرفا في الإسناد، فيُسند إليه ويُسند هو إلى غيره، ومثل هذا الإسناد يتحقّقُ كثيرا عند النحاة"(المصطفى بنّان،٢٠١٣، ص ٢٩).

إذن تحقق الإسناد بين الكلمتين زيدٌ وقائمٌ، وسنعدُّ التراكيب اللغوية الأخرى متفرعة عن التركيب الأصلي الجملة الاسمية زيدٌ قائمٌ، لأنّ معنى قائمٌ زيدٌ هي تقديم المسند على المسند إليه، أي تخصيص القيام لزيد، ومع ذلك تكون بنية هذه الجملة صحيحة نحوية لإمكانية أنْ يتقدّم الخبر إذا خصّه المتكلم بالعناية والاهتمام، وهو الأمر الذي لا تبحث فيه اللسانيات، كونها تحصر بحثها فقط في الجوانب الشكلية، وقس على ذلك الجملتين اللتين تتصدرهما كان الناقصة، وإنّ المؤكّدة، حيثُ تعدّان جملتين أصلهما مبتدأ وخبر مع خصوصية الفعل الماضي الناقص كان عندما يتصدّر الجملة الاسمية، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على إنّ أداة التوكيد. ومن ناحية أخرى نجد

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

أنّ السمات البنيوية للاسم من حيثُ إنه يوصف، ويضاف، ويقبل التنوين... وغيرها من الخصائص البنيوية تنطبق عليه وتحدّه بأنّه قسمٌ أصلي، ولذلك يستطيع المحلل اللساني أنْ يلجأ إلى المعيار النحوي في تحديد ما يتفرّع عن الاسم، فيجد مثلا ما يحلُّ محله،ومنها الضمير والصفة والظرف؛ بوصفها فروعا عن الاسم. فلو قلنا مثلا: الواجب عملٌ، هو عملٌ، هذا عملٌ، اليوم عملٌ؛ وغدا عطلةٌ، هناك مجموعة من الاختيارات التي تضطلع بالوظيفة النحوية "المبتدأ"والتي تحلُّ محلّ الاسم الواجب، وتتمثلُ في الضمير المنفصل هو، واسم الإشارة هذا، والظرف اليوم، فالقيمة ناتجة عن إمكانية أنْ يحل الضمير، أو الظرف، أو اسم الإشارة محل الاسم لأنها فروع عنه، وينطبق عليها نفس الإعراب الذي ينطبق على الاسم بوصفه قسما أصليا من أقسام الكلم.

إذن يمكننا أنْ نصف الخصائص البنيوية لأقسام الاسم في جانبها الشكلي، بأنّ منشأها النحو المعياري، ولكنها مع ذلك تحقّقُ المفهوم الشكلي لمعنى الخاصية البنيوية في اللسانيات، وهو ما يجعلنا نقرُّ بضرورة الربط بين المباحث النحوية واللسانية في التنظير اللساني العربي، فلا نقصي النحو من التحليل، ولا نبالغ في التحليل اللساني بوصفه تحليلا شموليا يتجاوز النحو، بل إن اللسانيات تنطلق من المعيار النحوي؛ لتُثبت المفهوم الوصفي الذي تقوم عليه.

خامسا: الخصائص البنيوية للفعل

يُعرّف الفعل بأنه ما دلّ على حدث مقترن بزمن، وفي هذا التعريف مفهومان للفعل مفهوم ماديٌ، وآخر شكليٌ، ومع ذلك يمكننا الجمع بينهما لاستحالة أنْ ينفصل الحدث عن الزمن الذي وقع فيه، فالأزمنة الثلاثة للفعل هي الماضي، والمضارع،والأمر، وكل هذه الأزمنة تحمل في طيّاتها معنى الحدث في زمن معيّن.

ولتعريف الفعل نقول " الفعل لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه مرتبط بزمان ماض أو حاضر أو مستقبل نحو جاء، يجيء... بإعتبار زمانه ثلاثة أقسام، ماض، ومضارع،وأمر " (مبارك المبارك،١٩٧٩، ص ٠٧).

كما أنّ السمات البنيوية للفعل تتجلى بعد تقسيمه إلى ثلاثة أقسام؛ كما سبق فمن الخصائص البنيوية للماضي قبول تاء التأنيث الساكنة، مثل الفعل الماضي جاءتْ، وأمّا الفعل المضارع فيتميّز بالخصائص البنيوية المتمثلة في أنّه يقبل دخول السين، وسوف، كما يقبل أدوات النصب والجزم، ويُعربُ بالضمة إذا لم يسبقه ناصبٌ أو جازم، وإذا سبقته إحدى أدوات النصب، أو الجزم، نصب أو جزم بتلك الأداة، وأمّا فعل الأمر فهو ما دلّ على طلب في الحاضر أو المستقبل مثل الفعل ادرسْ، ويكون مبنيّا على السكون في الصحيح الآخر، ويُحذف حرف العلّة في المعتل، وتحذف النون في الأفعال الخمسة (مبارك المبارك،١٩٧٩، ص ٠٨،٠٩).

ومن أهم الخصائص البنيوية للفعل: الزمن، والتصريف، والبناء للمعلوم، والبناء للمجهول، واللزوم والتعدية، وإنْ كانت الخاصيتين الأخيرتين ترتبطان بدلالة الفعل على مستوى مضمون الحدث، ولذلك في التحليل النحوي؛ وجب تصنيف الكلمات داخل كل قسم " فالنحوي يعتمد في تحليله للجملة وصولا إلى المعنى الدلالي؛ على تلك القواعد التصنيفية التي تجعل من النحو العربي قوالب، ومجسّمات تتشكّلُ داخلها العبارة،فإنْ خالفت العبارة قالبا من تلك القوالب، بتقديم أو تأخير، أو حذف، وخرجت عن هيئتها التركيبية المألوفة، عمد النحاة إلى ردّ البنية السطحية إلى العميقة" (أحمد فهد صالح شاهين، ٢٠١٥، ص ٢٥).

ولبيان ذلك نتمثّلُ بنية الجملة الفعلية: زيْدًا ضربْتُ، والملاحظ أنه وقع تقديمٌ للمفعول به، وتأخيرٌ للفعل والفاعل، أو بعبارة أخرى تقدّم المفعول به "زيدا" على فعله وفاعله، وفي بناء القاعدة النحوية إذا تقدّم المفعول على الفعل والفاعل لزم الاختصاص للمفعول به، ولذلك حينما نصف هذه الجملة بنيويا سنتكلّمُ عن اسم منصوب مقدّم، ويليه فعلٌ ماض مبني على السكون، ويليه ضمير المتكلّم التاء للفاعل، إذن الجملة وردت في بنيتها السطحية، وعندما نقوم إعادتها إلى بنيتها العميقة التي نراعي فيها العلاقات النحوية، وملاحظة القوالب المتكوّنة منها؛ ضربتُ زيدًا، يتبيّن معنى الجملة الفعلية دون عناء لأنها وردت في معياريتها التي تتطلّبُ أنْ يسبق الفعل والفاعل المفعولَ به، أي أنّ المعيارية تكمن في تتبع القواعد النحوية والالتزام بالقاعدة النحوية والدلالة النحوية.

وبفضل الخصائص البنيوية للأقسام يستطيع المحلل اللساني؛ إدراك خصوصية التركيب النحوي، إذْ لا يمكن للمحلل اللساني أنْ يدرك ترتيب العلامات اللسانية في الجملة، إلا بعد انْ يتعرّف على

أقسام الكلم.

ومن بين المفاهيم النحوية كذلك مفهوم الجهة، والذي يرتبط بالحدث النحوي؛ فلا نتعامل فقط مع الحدث في النحو، على سبيل تعلقه بزمن محدّد، وإنما نبحث في علاقة الحدث بصيغة الفعل، وهو ما يجعلنا دائما نبحث عن خصوصية أقسام الكلم، وتصنيف النحاة لها على مستوى المبنى والمعنى معا.

ويشيرُ مدلول الجهة على معنى الحدث، بوقوعه، أو احتمال وقوعه، وهذا المفهوم يحيلنا أيضا إلى مدلول الحدث النحوي، فمن أهم الخصائص البنيوية للفعل هو اتصافه بحدث معين يقترن به حيثُ " إنّ الجملة العربية لابدّ من احتوائها على حدث، سواء وجد في كلمة اسمية أو فعلية، فالفعل بأنواعه الثلاثة الماضي، والمضارع، والأمر يحتوي على حدث مرتبط بزمن، لأنّ الحدث هو المعنى الظاهر في الفعل، أو بمعنى آخر هو جزءٌ مهمٌّ من معنى الفعل، وإذا كان الحدث كذلك بالنسبة للفعل؛ فهو بالنسبة للمصدر والصفات كذلك"(أحمد عفيفي،٢٠٠٤، ص ١٧).

والصفات كما هو معلوم هي المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول... والتي تقوم مقام الفعل في الدلالة على الحدث، وعلى الرغم من اتصاف الفعل بالحدث؛ وهو أقرب إلى مفهومه المادي، إلاّ أنّنا لانستطيع الفصل بين الحدث والزمان في مفهوم الفعل، ولربما نتساءل عن علاقة تلك الخصائص البنيوية المرتبطة بالمفهومين المادي والشكلي لقسم الفعل؛ وتصنيفه إلى ماض، ومضارع، وأمر، فهل نـرُدُّها إلى الشكل، ونلغي الحدث، أمْ أنّ الحدث يتطلّبُ شكلا معيّنا؟

لا يخفى أنّ النحاة القدامى قد تنبهوا إلى هذا الأمر، فحين قسّمُوا الأفعال نسبوها إلى الأسماء، فقالوا هي أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائنٌ لم ينقطع، وهذا ما أشار إليه سيبويه في الكتاب، وربما سنجد أنّ الخصائص البنيوية للفعل تختلف من فعل إلى آخر، فلا يمكننا أنْ نتكلّم عن علامة الإعراب بوصفها نصاً يؤدّي سمة لغوية في التحليل النحوي، ووروودها في الفعل الماضي، حيثُ لا يقبل الماضي إلا البناء على الفتح غالبا، ولا يقبل المضارع البناء لأنه معربٌ أي يعرب بالضمة على آخره، كما لا يقبل الأمر إلا السكون في آخره إذا كان صحيح الآخر ولم يكن معتلا، وهذه بعض الخصائص البنيوية على مستوى قبول الفعل للإعراب أو البناء، فمثلا الحرف "قد" يدخل على الماضي؛ فيفيد التحقيق، كما يدخل على المضارع؛ وربما أفاد الاحتمال، فإذا ما ناقشنا الخصائص البنيوية للأفعال الأخرى وجدنا تاء التأنيث الساكنة لا ترتبط إلا بالماضي، والسين وسوف يرتبطان بالمضارع،وهكذا.

كما يدخلُ في بناء الجملة الفعلية مراعاة العلاقات الدلالية للوحدات المعجمية،كتعدد المعاني انطلاقا من المشترك اللفظي في بناء معنى الجملة ففي " العربية هذه الجملة مثلا (رأيتُ ماءَ العين) قد تُشير إلى بئر الماء أو العين المبصرة للإنسان، لأنّ ما يُعرف بالمشترك اللفظي في الحقيقة لا يكون كذلك إلا إذا كانت الكلمة منعزلة وحدها، ولكنّها إذا دخلت في جملة لها سياقٌ لن تكون كذلك"(محمد حماسة عبد اللطيف،٢٠٠٦، ص ٥٨).

ويمكننا أنْ نستخلص في عرضنا للسمات النحوية للعربية؛ من حيث أقسام الكلم، وخاصة قسمي الاسم و الفعل

أنّ هناك سمات نحوية معيارية؛ يتطلبها بناء التركيب النحوي، فلا تخرجُ عن القواعد النحوية، ولكن مع ذلك يمكن الاحتكام إلى أقسام الكلم، وتصنيفها لمعرفة خصوصية كل قسم أصلي، والأقسام الفرعية التي يمكن أنْ تحلّ محله، مثل ملاحظتنا للأقسام الفرعية للاسم؛ والتي قد تقع موقعه الإعرابي، ومثل قسم الفعل الذي يرتبط بالمصادر والمشتقات.

وفي المقابل استثمرت اللسانيات تلك المقولات النحوية،فكوّنت بعض أسسها من المعيار النحوي؛ولكنها لم تناقش القاعدة النحوية، ولا المعاني الناتجة عنها،واهتمت إثر ذلك بمفهوم الآنية أوالتزامنية،أي تتابع العلامات في الجملة.

وعلى كلّ لا يمكننا أنْ نضع النحو العربي في ميزان النقد؛ فننفي عنه كل ما أسسه وعلّله النحاة القدامى من ثوابت للنحو، ولعلنا نقف موقفا موضوعيا فنقول:يكفيهم أنّهم تنبهوا إلى أقسام الكلم وعللوا كيفيات تصنيفها ودرسوها دراسة شاملة، فكانوا سباقين للوصف والتصنيف؛ وهما مفهومان تقوم عليهما اللسانيات،وفي المحصّلة بَنَتْ اللسانيات مبادئها من معيارية النحو ؛ فطرحت مفاهيم لسانية يمكن أنْ نجد لها صدى في التحليل النحوي العربي المعياري، أو ما سميّناه المعيار النحوي ؛ في مقابل الوصف اللساني.

إنّ اللسانيات قد أثبتت نجاعتها في التحليل والدراسة اللغوية، ومن ثم اجتهد

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

اللغويون العرب المعاصرون في وضع أفق ممتد ينطلق من اللغة وقواعدها إلى التحليل اللساني الموضوعي، ولذلك تمّ البحث في المصطلحات اللسانية بما يقابلها في الدراسة اللغوية التقليدية، وكما بيّنا في مقدمة هذا البحث استطاع اللغويون العرب المعاصرون أنْ يثبتوا أهمية اللسانيات في النهوض بالمفاهيم اللغوية والقواعد التنظيرية ليصلوا إلى وضع أسس التحليل اللساني للقواعد اللغوية، ومن ثم الوصول إلى رؤية شاملة تتجاوز المصطلح اللغوي التقليدي ؛ إلى المفهوم اللساني الدقيق الذي يضع المصطلحات اللغوية في مأمن من الضياع، حيثُ تشبّثوا بتلك المفاهيم، ووضعوا ما يقابلها في اللسانيات.

مراجع البحث

أحمد عفيفي،الحدث النحوي في الجملة العربية دراسة في المعنى والوظيفة،الأنجلو المصرية،القاهرة مصر، دط،٢٠٠٤.

أحمد فهد صالح شاهين،النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة،عالم الكتب الحديث،إربد الأردن، ط١،٢٠١٥.

تمام حسان،اللغة بين المعيارية والوصفية،عالم الكتب،القاهرة مصر، ط ٤،٢٠٠٠.

تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط ٦،٢٠٠٩.

حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان الأردن، ط١،٢٠٠١.

الطيب دبة،مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية،دار القصبة للنشر،الجزائر، دط،٢٠٠١.

عبد السلام المسدّي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، دط،١٩٨٦.

مبارك المبارك،قواعد اللغة العربية،دار الكتاب اللبناني،بيروت لبنان، ط٢،١٩٧٩.

محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط ١،٢٠١٠.

محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة مصر، ط ١،٢٠٠٦.

محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي،دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة مصر، دط،٢٠٠٦.

محمد الصحبي البعزاوي،الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات،بحث في السمات المفهومية والخصائص الدلالية،دار نهى للطباعة،صفاقس تونس، ط١،٢٠١٤.

محمد الصماري، نور الهدى لوشن،أصالة النشأة في النحو العربي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية٣٢، تونس،٢٠١١

محمود عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، القاهرة مصر، دط،١٩٩٦.

المصطفى بنّان، البنى غير الإسنادية في نحو اللغة العربية،دار الكلمة للنشر والتوزيع،القاهرة مصر، ط١،٢٠١٣.

فرديناند دي سوسير،محاضرات في علم اللسان العام تر عبد القادر قنيني،افريقيا الشرق،الدار البيضاء، دط،٢٠٠٨.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2